

أداء مختلط للبورصة الأسبوع الماضي

بانخفاض بلغت قيمته 6.4 نقطة ونسبته 1.4% عن إقفال الأسبوع الماضي. بينما ارتفع بنحو 8.9 نقطة أي ما يعادل 2.1% عن إقفال نهاية عام 2018.

المتداولة وعدد الصفقات المرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر النشال). وكانت قراءة مؤشر النشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 437.9 نقطة،

عن الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت أوضح تقرير النشال الأسبوعي أن أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كان مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم

لمجمل السنة المالية الحالية

الكويت تحقق 21.3 مليار دينار إيرادات نفطية



قال تقرير النشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة - يناير 2019 - أنه من السنة المالية الحالية 2018/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير، معظمه، نحو 58.34 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعاً بنحو 1.88 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 3.3% عن معدل شهر ديسمبر البالغ نحو 56.46 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو 8.34 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 16.7%، عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل. وابتداءً من شهر يناير، حقق خلالها سعر برميل النفط الكويتي معدل حدود 69.1 دولار أمريكي لما مضى من السنة المالية الحالية، وهو أعلى من معدل سعر البرميل للسنة المالية 2018/2017 البالغ 54.5 دولار أمريكي بنحو 27%، وأدنى من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي بنحو 5.9 دولار أمريكي، أو نحو 7.9%.

ويقرض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية شهر يناير، بما قيمته نحو 17.7 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا

بنسبة ارتفاع بلغت 6.2 بالمائة عن ديسمبر

610.5 مليون دينار مستوى سيولة البورصة في يناير



ذكر تقرير النشال الأسبوعي عن سيولة الشركات المدرجة ورسم الإشتراك لقد كانت سيولة بورصة الكويت ضعيفة منذ أزمة العالم المالية في عام 2008 وإن مع بعض الاستثناءات القليلة، وبسبب ضعف سيولتها، تسعر غالبية أسهم شركاتها بخضم مرتفع على قيمها الدفترية، قدرنا الخضم في تقرير سابق بما يراوح بين 80%-30% من تلك القيم. وتحسن مستوى السيولة مع التنظيمات الجديدة لأسواق البورصة ومع تطورها وترقيتها، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في المعدل اليومي لسيولة شهر يناير من السنة الحالية والبالغ نحو 27.7 مليون دينار كويتي، لازالت لا توجه سوى 1.2% من سيولتها لنحو 50% من مجمل الشركات المدرجة في السوقين الأول والرئيسي.

وفي قرار أخير لإدارة البورصة، أبلغت الشركات المدرجة في السوق الأول والرئيسي بأنها ستطبق عليها السقف الأعلى لرسم الإشتراك ما لم تحقق مستوى سيولة يومي أعلى من مستوى 54.5 ألف دينار كويتي. وبعملية جرد للشركات التي حققت هذا المستوى من السيولة في عام 2018، يتضح أن 34 شركة في السوقين حققت هذا المستوى، بينما عجزت 129 شركة عن تحقيقه، أي أن 20.9% من الشركات فقط اجتازت اختبار السيولة. وإذا احتسبنا الشركتان المرشحتان للارتقاء إلى السوق الأول في الشهر الجاري، نجد أن جميع الشركات في السوق الأول البالغ 19 شركة قد اجتازت اختبار السيولة، أي نسبة النجاح 100%. بينما تنخفض نسبة نجاح الشركات التي اجتازت اختبار السيولة في السوق الرئيسي إلى نحو 10.4%، أي 15 شركة من أصل 144 شركة.

ما لم تفصح عنه البورصة، هو مبررات ذلك القرار، أو مبررات الاستعجال في تطبيقه، وما إذا كان هذا هو المعيار الدارج في بورصات العالم الأخرى، ولكن، يظل القرار صحيح إذا كان الغرض من رفع تكلفة الإدراج على الشركات غير صحيح إذا كان الغرض من رفع خفض المعروض من الأسهم بتشجيعها على الانسحاب للموازنة ما بين شحة السيولة - أي جانب الطلب - وفائض المعروض من الأسهم. وهو استثنائي وصحيح أيضاً إذا كانت إدارة البورصة تعتقد بأن مستويات السيولة ستكون عالية نسبياً ومستدامة ولم تعد بحاجة إلى عدد كبير من الشركات غير السائلة بما يعنيه ذلك من جهد وتكلفة غير ضروريين. وهو غير صحيح إذا كان

السوق الأول: حظي بنحو 463.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 75.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 87.7% من سيولته، ونحو 66.6% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 12.3% من سيولته. وبلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 4 شركات ضمنه على نحو 71.7% من سيولته.

السوق الرئيسي: وحظي بنحو 147 مليون دينار كويتي أو نحو 24.1% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 79.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 20.5% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه، ما لم تصبح شحة السيولة مستدامة والإدراج عالي الكلفة. سوق الزادات: وحظي بنحو 14.8 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.0024% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، والشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن تشهد طفرة منفردة في قيمة تداوله بين الحين والآخر.

بسيولة شهر ديسمبر، حيث بلغت السيولة نحو 610.5 مليون دينار كويتي مرتفعةً من مستوى 574.9 مليون دينار كويتي لسيولة شهر ديسمبر، أي بنسبة ارتفاع بلغت 6.2%. بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 27.7 مليون دينار كويتي (22 يوم عمل)، أي بارتفاع بنحو 6.2% عن معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ 26.1 مليون دينار كويتي (22 يوم عمل). وارتفع المعدل ذاته بنحو 64.7% إذا ما قورن بمستوى عام 2018 كاملاً البالغ معدله نحو 16.8 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 89% إذا قورن بنفس الفترة من العام الفائت حين بلغ معدل شهر يناير 2018 نحو 14.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة في شهر يناير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1% فقط من مجمل السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و9 شركات من دون ذلك السيولة، أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة بقيمتها السائلة تبلغ 1.4% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 11.3% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى الأخص، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة، أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال يناير 2019، فكان كالتالي:

وسيلة ضغط لدفع إدارات الشركات وملاكها لحث المتعاملين على تداول أسهم شركاتهم، لأنه عمل خاطئ وليس من مسؤوليات الإدارة ولا حتى المساهمين الترويج لتداول أسهمهم. وهو خاطئ أيضاً إذا كان غرضه زيادة العائد المالي المحتمل لنشاط البورصة من أجل تحسين مستوى أسعار المزايمة على تخصصها، لأن نتائجها قد تكون عكسية إذا ارتفعت حالات الانسحاب، والتعويض البالغ 45 ألف، أو فرق الإشتراك للشركات ضعيفة السيولة، ليس الأساس في إيرادات البورصة. وربما لا يكون أي من هذه المبررات المذكورة هو المقصود، ونعتقد بضرورة تعريف إدارة البورصة بمبررات قرارها أو الاستعجال به.

وأورد تقرير النشال الأسبوعي عن أداء بورصة الكويت - يناير 2019 لقد كان أداء شهر يناير أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر ديسمبر، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي، وكذلك ارتفعت السيولة المطلقة، إضافة إلى كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المرمة، ومعها ارتفعت جميع مؤشرات السوق، وحققت مؤشر السوق الأول مكاسب بنحو 3.1%، ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.3%، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين نحو 2.5%، وكسب أيضاً مؤشر النشال نحو 2.1%.

وحققت سيولة البورصة المطلقة في شهر يناير مستوى أعلى مقارنة

جميع مؤشرات البنك سجلت ارتفاعاً مقارنة مع 2017

393.9 مليون دينار صافي ارباح «الوطني» بالسنة المالية المنتهية

النمو نحو 4.8% مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.3%، مقارنة بنحو 86.3% في عام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى 12% بعد أن كان عند 10.9%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 65% قياساً بنحو 59.3%. وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 1.5% مقارنة بنحو 1.4%. وتحسنت ربحية السهم الواحد بمعدل 58 فلساً، مقارنة بمعدل 50 فلساً في عام 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/B) نحو 1.4 مرة، مقارنة بنحو 1.2 مرة لعام 2017. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 35 فلساً كويتياً وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً تقديماً بلغت نسبته 4.2% على سعر الإقفال في نهاية 2018/12/31 والبالغ 834 فلساً كويتياً للسهم الواحد.

179.7 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 8.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 188.2 مليون دينار كويتي. وتشير البيانات المالية للبنك، إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ 1.393 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 5.4%، ليصل إلى نحو 27.428 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2017 حين بلغ 26.035 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 4.6% مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 6.9% وقيمتها 1.001 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 15.503 مليار دينار كويتي (56.5% من إجمالي الموجودات)، مقابل 14.502 مليار دينار كويتي (55.7% من إجمالي الموجودات) في عام 2017. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي نجدتها قد ارتفعت بنحو 5.3%. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك إلى نحو 1.38% مقارنة مع 1.42% في عام 2017، وانخفضت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 228.1% مقارنة مع 287.2%. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.253 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.6% بعد أن كانت 22.474 مليار دينار كويتي في عام 2017. لنصل إلى نحو 23.727 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان، تبلغ نسبة

موجودات غير ملموسة وبند استهلاك مبانى ومعدات. وحسب تقديرات النشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع بنك بوبيان على الموجودات التشغيلية، كان الارتفاع في الموجودات التشغيلية من نحو 212.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 219.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 7 مليون دينار كويتي أو نحو 3.3%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها 10.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.1%، وصولاً إلى نحو 276.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 265.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات التشغيل معظمها، باستثناء بند إطفاء

وورد النشال في تقريره الأسبوعي نتائج بنك الكويت الوطني 2018 أن بنك الكويت الوطني أعلن نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 393.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 51.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.1%، مقارنة بنحو 342.3 مليون دينار كويتي لعام 2017. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 370.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 322.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017، أي بارتفاع بنحو 48.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 15%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، صاحبهما انخفاض في جملة المخصصات. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008-2018:

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 7.4% أي نحو 60.5 مليون دينار كويتي حين بلغ نحو 883.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 822.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017. وارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 154.6 مليون دينار كويتي، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 107.1 مليون دينار كويتي، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 47.5 مليون دينار كويتي، ليلعب 566.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع 518.9 مليون دينار



موجودات غير ملموسة وبند استهلاك مبانى ومعدات. وحسب تقديرات النشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع بنك بوبيان على الموجودات التشغيلية، كان الارتفاع في الموجودات التشغيلية من نحو 212.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 219.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 7 مليون دينار كويتي أو نحو 3.3%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو